الأحد 2003/12/28

الحاج اسماعيل يعيد الملف
إلى الواجهة وعلي يحيى يستنكر

تفاصيل بأدلة جديدة عن المفقودين بغليزان

3

الحاج اسماعيل يعيد الملف إلى الواجهة وعلي يحيى يستنكر

تفاصيل بأدلة جديدة عن المفقودين بغليزان

أكد الحاج اسماعيل رئيس مكتب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بغليزان في ندوة صحفية نظمها المكتب الوطني أمس بمقر الرابطة أن قضية المفقودين ستأخذ أبعادا جديدة بعد الأدلة التي استطاع الحاج اسماعيل التوصل إليها بعد سلسلة بحث، حيث عرض في شريط فيديو يتضمن صورا لجثث 12 قتيلا من المفقودين ببلدية سيدي امحمد بن ودة الواقعة على بعد 3 كيلومترات غرب الولاية بالمكان المسمى القايلة. وبناء على ملابس الضحايا، تمكن الحاج اسماعيل من التعرف على هوية أحد الضحايا ويتعلق الأمر بالحاج عابد سعيدان البالغ من العمر 55 سنة والذي اختطف صباح يوم 9 سبتمبر 1996 على الساعة التاسعة صباحا، ورغم إبلاغ الشرطة بهذه الجريمة إلا أن الاجراءات لم تتخذ وقيدت ضد مجهول. وفي يوم 5 أكتوبر الماضي اكتشف الحاج اسماعيل عظام جثث في مقبرة جماعية بعد مراقبة المكان وانتظار توفر الفرصة والتقاط الصور التي تثبت حالات الاختطاف التي بلغت 112 بولاية غليزان. كما جمع الحاج اسماعيل ملابس الضحايا وعرضها على عائلات المفقودين بما فيها عائلة سعيدان حيث تعرفت زوجة الضحية على الملابس خاصة بوجود "الولاعة" الصفراء التي استعملها الضحية ليلة اختطافه.

من جهته، قال علي يحيى عبد النور رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان إنه يتوجب أن تعترف الحكومة بقضية المفقودين الذين بلغوا حسب احصائيات رسمية 7203 بناء على شهادات شخصية وما يقارب 18 ألف مفقود بما أن العديد من العائلات فقدت الأمل في العثور على أبنائها. كما انتقد عبد النور موقف الحكومة التي تتجاهل القضية رغم تعيين رئيس الجمهورية للجنة تحقيق خاصة برئاسة قسنطيني، وطالب علي يحيى عبد النور العدالة بالفصل في القضية.

وحضر الندوة الصحفية ممثلون عن عائلات المفقودين التي قدمت دلائل عن محاولة السلطات لخنق القضية كعائلة محمد بلقاسم الذي اختطف في أكتوبر المنصرم ووصل عائلة الضحية استدعاء من الشرطة، وأبلغ ابن الضحية بناء على محضر إثبات أنه في يوم 2 أوت أي صباح يوم الإختطاف على الساعة التاسعة صباحا تم العثور على جثة مشوهة تعرض صاحبها للذبح.

وبعد التحقيق ثبت أن الضحية هو راشدي محمد وتم دفنه بدون إعلام عائلة الضحية، وحدث هذا بعد أن تقدم ابن الضحية الى المحكمة وطلب شهادة إثبات الفقدان.

من جهة اخرى، تطرق علي يحيى عبد النور الى موقف المنظمات غير حكومية التي اعترفت بالقضية وأدانتها وهذا ما طالبت به عائلات المفقودين في إطار حقوق الإنسان خاصة بعد أن تلقت عائلات من قسنطينة رسائل مجهولة تتضمن بطاقات هوية ابنائهم المفقودين، وينتظر ان يتقدم الحاج اسماعيل وعائلة سعيدان بشكوى الى العدالة على ان تتشكل الاتحادية الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان كطرف مدني يدعم موقف المدعي.

رشيد. س

الأحداث